

اقتصاد

بعد انتقادات حول البنزين المغشوش

إيقاف التعامل مع ٤ محطات وقود خاصة و١٩ صهريجاً

رامز محفوظ

«النفط»: لم يتم توقيف أي محطة حكومية تتلاعب في البنزين

عقب انتقادات واسعة وجهت لوزارة النفط بخصوص التلاعب بالبنزين والغش الذي أدى إلى تعطل السيارات، اتجهت وزارة النفط بالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً لإيجاد حل لمسألة التلاعب، إذ أوقفت وزارة النفط التعامل مع أربع محطات وقود، كما أوقفت أمس ١٩ صهريج بنزين عن العمل في شركة محروقات نتيجة وجود مخالفات غش وتلاعب بنوعية مادة البنزين المحملة فيها. وذكرت الوزارة في القرار أنه تم إيقاف صرف كل استحقاقات الصهاريج المالية وحرمانها من دخول المستودعات البترولية حتى إشعار آخر. وأوضحت أن القرار جاء نتيجة وجود مخالفات غش وتلاعب بنوعية مادة البنزين المحملة في الصهاريج بعد فحص عينات منها وذلك في ضوء الإجراءات الرقابية المشددة للحفاظ على استمرارية جودة ونوعية مادة البنزين الموزعة في السوق المحلي.

في هذا السياق صرح مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» بأنه تم تشكيل لجان مشتركة من وزارة النفط والتجارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية بهدف معرفة سبب رداءة البنزين وتعطل مضخات السيارات، لافتاً إلى أن هذه اللجان أخذت عينات من المصافي ومن المحطات ومن الصهاريج ومن مستودعات المحروقات وتقوم بتحليلها، مبيّناً أن الغش يتركز في بعض المحطات الخاصة والصهاريج وليس هناك أي غش أو تلاعب بنوعية البنزين في المصافي ومستودعات المحروقات.

ولفت إلى أن الصهريج عندما يعيى البنزين من مستودعات محروقات يتم أخذ عينة منه ويتم التأكد من خلوه من الشوائب، ويكتب سائق الصهريج تعهداً بأنه استلم المادة سليمة وخالية من الشوائب ووفق المواصفة القياسية السورية، ومن ثم عندما يخرج الصهريج من مستودعات شركة «محروقات» تتم عملية الغش والتلاعب

«النفط»:

لم يتم توقيف أي

محطة حكومية تتلاعب

في البنزين

بنوعية البنزين.

وبين أنه بعد تعبئة الصهريج يأخذ سائق الصهريج فاتورة مكتوباً عليها تعهد بأنه استلم المادة نظيفة وخالية من الشوائب والآن هناك إجراء إضافي آخر، وهو عينة تؤخذ وتعطى للسائق بأنه استلم المادة نظيفة وخالية من الشوائب، لافتاً إلى أنه لم يتم ضبط أي محطة وقود حكومية تتلاعب بمادة البنزين. وأوضح المصدر أن التلاعب والغش بالبنزين يتم أيضاً في بعض محطات الوقود الخاصة، مشيراً إلى ضرورة قيام أصحاب محطات الوقود قبل التعبئة بتنظيف الخزانات وتنظيف المياه المترسبة في أسفل الخزانات ومن ثم تعبئة الخزانات بالبنزين. وأشار إلى أن المصفاة تنتج المادة وتقوم بتحليلها، وبعد التأكد من مطابقتها للمواصفة القياسية السورية تذهب شركة «محروقات» إلى المصافي، وتأخذ عينات من المادة لتتأكد من مطابقتها للمواصفة القياسية السورية ومن ثم تضخ المادة إلى خزانات محروقات، وبعد ضخها إلى الخزانات يتم أخذ عينة من المادة وتحليلها. وبخصوص تأثير اللون على جودة البنزين أشار المصدر إلى أن ليس له أي تأثير في جودة المادة والدليل أن كل مليون ليتر من البنزين يضاف له ٦ لترات ملون، وهذه النسبة قليلة جداً ولا تؤثر أبداً في البنزين وجودته.

الوطن

حدّد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس توجيهات الإنفاق في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٠ باستمرار تعزيز صمود قوّاتنا المسلحة ودعم ذوي الشهداء والجرحي وتوفير المتطلبات الأساسية للمواطنين والاستمرار بتأهيل المناطق المحررة من الإرهاب وتعزيز الدعم الاجتماعي وعدم المساس به إضافة إلى دعم قطاعات الخدمات والتربية والتعليم والصحة.

وفي بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) انطلق مشروع قانون الموازنة البالغة ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية والذي ناقشه مجلس الوزراء أمس من حسن إدارة الموارد المتوفرة والإنفاق بشقيه الاستثماري والجاري بحيث يتركز على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي والاستمرار بتطوير المؤسسات الإنتاجية الزراعية والصناعية والحرفية وتنشيط قطاع السياحة.

وزير المالية مأمون حمدان بين أن الموازنة العامة للدولة للعام القادم تضمنت اعتمادات تقدر بـ ١٥ مليار ليرة سورية لصندوق المعونة الاجتماعية و١٠ مليارات ليرة لصندوق دعم الإنتاج الزراعي و٣٣٧ مليار ليرة للدعم التوهمي والمنشآت النفطية،



عقوبات مشددة بحق متسببي الحرائق وزراعة المساحات المحترقة مجدداً هذا العام

الحكومة: موازنة ٢٠٢٠ لتعزيز الأمن الغذائي وتطوير المؤسسات الإنتاجية وتنشيط السياحة



٨٣ مليار ليرة لدعم المؤسسات الاقتصادية المتضررة من جراء الإرهاب، و٥٠ مليار ليرة لإعادة الإعمار، مبيّناً أنه تم أيضاً رصد اعتمادات لتأمين أكثر من ٨٣ ألف فرصة عمل، منها ٦٥ ألف فرصة عمل في القطاع الإداري، و١٨ ألف فرصة عمل القطاع الاقتصادي.

وفيما يخص المنطقة الشرقية، طلب من جميع الوزارات إيلاء اهتمام متزايد بالواقعي الخدمي والتنموي في الحسكة، وريفي الرقة وحلب، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والبدء بخطة تنموية زراعية لتلك المناطق.

وفي موضوع آخر، ناقش المجلس الحرائق الأخيرة في محافظات حمص وطرطوس واللاذقية، وقرر شق طرق حراجية، وتعزيز أسطول الإطفاء من السيارات والتجهيزات والكوادر البشرية، وتطوير عمل الضابطة الحراجية، واتخاذ أقصى العقوبات بمسببي الحرائق، وإعطاء دور متزايد للمجتمع المحلي للحفاظ على الغابات والتصدي للحرائق، إضافة إلى الدور المهم لوسائل الإعلام المختلفة في التوعية بمكافحة الحرائق.

وتم الطلب من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إحصاء الأضرار التي تسببت بها الحرائق مؤخراً لتتم إعادة زراعة تلك المناطق والتعويض على المتضررين.

وعليه، بين وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن

الوزارة ستبدأ اعتباراً من الشهر القادم بتنفيذ رؤيتها لتطوير آليات إطفاء الحرائق وإعادة تأهيل المساحات الزراعية المحترقة وزراعتها مجدداً خلال هذا العام عبر خطة التحريج.

هذا وأقر المجلس خطة وزارة التربية لإعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئياً أو كلياً في جميع المحافظات، وتم رصد ٥٠ مليار ليرة سورية لهذا الغرض، وتم تأكيد ضرورة وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ الخطة وإعادة المدارس إلى العمل وفق الأولويات وحاجة كل محافظة.

واعتد المجلس إجراء وزارتي الثقافة والإدارة المحلية والبيئة لتنشيط دور مديريات الثقافة بالمحافظات وتكثيف نشاطاتها وتنوعها لتكون أكثر فاعلية في مجال التنمية البشرية.

سعر الصرف مستقر عند ٦٠٣ ليرات للدولار من صندوق المبادرة و٦٢٠ في السوءاء قسومة: الصندوق يمول الإجازات الممنوحة من ١٥ الشهر وللمن أودع ١٠٪ من قيمتها

وفاء جديد

استقرت أسعار الصرف في الأسواق منذ الثلاثاء الماضي عند مستوى ٦٠٣ ليرات للدولار في شركات الصرافة التي تباع بسعر مبادرة قطاع الأعمال السوري، و٦٢٠ ليرة للدولار في السوق الموازية «السوءاء»، وسط حذر شديد، وانخفاض ملموس في قيم التعاملات اليومية فيها، وذلك بحسب مصادر في سوق الصرف، مع ترجيحات لزيادة العرض على المستوى المتوسط إذ إن استعادة السيطرة على آبار النفط في الشمال الشرقي من شأنه تخفيض فاتورة المشتقات النفطية بنسبة مهمة بعيد عودة تلك الآبار إلى الإنتاج، علماً بأن فاتورة استيراد المشتقات تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار شهرياً، وهذا من شأنه تخفيض طلب القطع الأجنبي بشكل كبير، ومتوقع تحسن الليرة وقد ينخفض سعر الصرف دون ٥٠٠ ليرة للدولار.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد نائب رئيس لجنة الصادرات في غرفة تجارة دمشق فايز قسومة أنه سيتم تمويل إجازات الاستيراد بشكل يومي من الصندوق الخاص بمبادرة القطاع الخاص، والتي تم الحصول عليها بعد ١٥ الشهر الجاري (تشرين الأول)، وللمساهمين في الصندوق من خلال إيداع ١٠ بالمئة من قيمة إجازاتهم.

وكشف عن انعقاد اجتماع داخلي في مصرف سورية المركزي أمس، من أجل إعادة تقييم أداء المبادرة، مبيّناً أن المبادرة نجحت في تخفيض سعر الصرف بنحو ٩ بالمئة خلال الفترة الماضية، لافتاً إلى أهمية الاجتماع الذي عقد الخميس الماضي في مقر غرفة صناعة دمشق وريفها لشرح مستجدات إجراءات العمل اللازمة في منح إجازات الاستيراد المتعلقة بالصناعات والتجار الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومساهمة المستوردين في هذه المبادرة، حيث اتفق الصناعيون ورجال الأعمال على وضع نسبة ١٠ بالمئة من قيمة إجازات الاستيراد الصغيرة بالدولار كمساهمة في الصندوق على أن تدرس مساهمة الإجازات الكبيرة لاحقاً.



اجتماع في مصرف سورية المركزي لتقييم المبادرة

وكانت وزارة الاقتصاد قد نفت ما تناقلته بعض من المواقع والصفحات تحت عنوان «قرار من رئاسة الوزراء كل مستورد مصنف بدرجة أولى أو ثانية لدى غرفة التجارة عليه أن يقوم بإيداع مبلغ ١٠٠ ألف دولار كوديعة لدى أحد المصارف علاوة على حصر منح إجازات الاستيراد بالتاجر المسجلين درجة أولى وثانية لدى غرفة التجارة».

وبيّن أنه لا وجود لأي قرار له علاقة بالموضوع ولا صحة لما تناقلته هذه الصفحات والمواقع، وأما بخصوص صورة الكتاب

عبد الهادي شباط

«السورية للتأمين» تغطي عقد توريد آليات ثقيلة بقيمة تتجاوز ٨ مليارات ليرة

وأوضح أن المؤسسة استطاعت جزئياً تجاوز العقوبات المفروضة من معيدي التأمين مع تجاوز موضوع التضخم الذي حصل، وانخفاض قيمة الليرة السورية، وفقدان جزء من العمالة المدربة وصعوبة إيجاد التدريب المكافئ خلال سنوات الحرب وأن المؤسسة تؤمن بتكاملية العمل في سوق التأمين، وهو ما يسمح بربط مكونات القطاع ليكون جاهزاً في مرحلة إعادة الإعمار لتأمين المشاريع بمختلف أنواعها، إضافة لتغطية التأمينات المصرفية في تحرك تسهيل إجراءات القروض في المصارف وفق خطط التنمية المطلوبة، ومحاولة توجيه الأموال المتاحة للاستثمار من أموال الشركات ضمن الأطر المحددة لناحية المشاريع المرتبطة بإعادة الإعمار لضمان مردودية عالية.

وبين المدير أن المؤسسة تعمل على التوازي لتحديث آليات عملها وتوسيع خدماتها وتحسين الجودة في تقديم الخدمات وتلافي معظم الصعوبات التي تواجه نشاط التأمين في السوق المحلية مثل التعامل مع حالة التضخم والأسعار الاحتكارية لقطع السيارات التي مازالت تمثل حالة من الأرق في قطاع التأمين لجهة ارتفاع حجم التعويضات الحاصلة، وكذلك ارتفاعات الحاصلة في تكاليف العلاج الطبي رغم العمل على كل وسائل التغطية الممكنة في بقية فروع التأمين، من لحظ الأثر السلبي للتضخم، الذي انعكس حتى على الدعاوى القضائية المسجلة تاريخياً في فرع النقل البحري لكونها مستوردات وقيمها مقيدة بالقطع الأجنبي.

كشف مدير عام السورية للتأمين إياد زهراء لـ«الوطن» عن بدء المؤسسة بتلقي طلبات تأمين مشروعات حيوية مرتبطة بإعادة الإعمار، منها طلب تأمين على عقد لتوريد آليات صناعية ثقيلة تتجاوز قيمة العقد ٨ مليار ليرة سورية، إذ يشتمل العقد على توريد ٤٤ آلية ثقيلة تخصص بمشروعات إعادة الإعمار التي تعمل عليها الجهات الحكومية.

وبين أن التغطيات للمشاريع الكبيرة والإستراتيجية التي تخص مرحلة إعادة الإعمار وبناء المنشآت الحيوية تبني على قدرة السوق والمؤسسة والإعدادات المتوفرة لدى المؤسسة، ويكون ذلك بالتوافق مع الزبون طالب التأمين، وأنه عادة ما يكون على أساس الخطر بقسط يتناسب مع تحملات أو إعفاءات مختلفة.

ولفت إلى أن الكثير من المؤشرات المالية والاقتصادية بات يظهر تحسن سوق التأمين خاصة النشاط المصرفي الذي يرافقه النشاط التأميني، وهو ما تعمل المؤسسة على استثماره لجهة توسيع نشاطها وتطوير خدماتها، حيث تمتلك المؤسسة القدرة بما يمكنها من تجاوز أثر الإرهاب والحرب باتباع إستراتيجيات عمل مختلفة خلال سنوات الأزمة، بعضها كان محتفظاً وبعضها بطريقة تنافسية، ولكن الأهم اعتماد آلية تسويق وعمل بفعالية أكبر تغطيات ممكنة وفق قدرتها وملاءمتها المالية وعموم شرائح المجتمع، والابتعاد عن نماذج العقود والتغطيات الثابتة التموذجية.

ميدته لـ«الوطن»: شهادة جودة عالمية للحمضيات السورية لتحسين التصدير

الوطن

صرح مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ«الوطن»، بأن شهادة الاعتمادية التي يتم العمل عليها لضمان جودة الحمضيات بغية تسهيل تصديرها، لن تقتصر على الحمضيات فقط، وإنما سوف يسكن تطبيقها تدريجياً لتشمل جميع المنتجات الزراعية، ليتم تم استهداف الحمضيات أولاً نظراً لأهمية الموسم الذي حان وقته، مشيراً إلى أن التوجه الحكومي اليوم يتركز حول أن تحصل المنتجات الزراعية بكل أشكالها على شهادة الاعتمادية.

وأشار إلى أن تطبيق هذا الأمر على كل المنتجات الزراعية صعب حالياً، لافتاً إلى أنه تم البدء بأحد أهم المنتجات

الزراعية من ناحية كمية الإنتاج والصادرات وأهميته كمنتج إستراتيجي، مشيراً إلى أنه في البداية بعد الحمضيات سيتم تطبيق الشهادة على التفاح.

ولفت إلى أن الهيئة صممت استمارة اعتمادية للمزارع ومراكز الفرز والتوصيب وتم اعتمادها وتصميمها بالتشاور مع وزارة الزراعة، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة للمزارع ولجنة لمراكز الفرز والتوصيب.

وبين ميده أن هذه اللجنة موسعة، وتضم إضافة لهيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الصناعة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واتحاد غرف الزراعة، بهدف أن تكون ملمة بكل تفاصيل عملية الفحص الفني على مدى استيفاء المزارع ومراكز الفرز والتوصيب للشروط التي تنطبق مع

المواصفات الفنية والعالمية للغلوبال غاب، مشيراً إلى أن شهادة الاعتمادية هي شهادة عالمية.

وأشار إلى أنه في البداية يجب معرفة المزارع ومراكز الفرز والتوصيب المستوفية للشروط بناء على ما تقرره اللجنة الفنية التي تحدد ذلك، ومن ثم معرفة الراغبين في الحصول على شهادة الاعتمادية لأنه لا يمكن إجبار مالك المزرعة للحصول على هذه الشهادة، لافتاً إلى أن هذه اللجنة تقوم بالكشف على المزارع ومراكز التوصيب في المنطقة الساحلية بحيث إن كل مزرعة مساحتها من ٢,٥ هكتار فما فوق تدخل في دراسة اللجنة.

وبنو ميده بأن المساحات الأقل من ٢,٥ هكتار هي حيازات قليلة ومن الاستحالة أن يكون متوافراً فيها المواصفات العالمية لسياسات الزراعة الناجحة، مشيراً إلى الوقت

نفسه إلى أن المزارع التي لديها الممارسات الزراعية الناجحة لا يمكن أن تكون أقل من ٢,٥ هكتار، مبيّناً أنه بناء على دراسات تم الحصول عليها من Google) و(GPS) من خلال إسقاطات على المنطقة الساحلية في اللاذقية وطرطوس وجدت الهيئة أن المساحات الجغرافية يجب أن تكون كذلك، مبيّناً أنه في الفترة الأولى ستكون هذه المساحات أي ٢,٥ هكتار هي المستهدفة بالدراسة.

وأوضح أن تقديم الطلبات للحصول على الشهادة يتم عقب مرور اللجان على المزارع ومراكز الفرز والتوصيب وإطلاعها على المواصفات وتأكيداها أن هذه المزرعة أو مركز التوصيب مستوف للمواصفات، ومن ثم يتم تبليغهم هذا الشيء لتقديم الطلبات للحصول على شهادة الاعتمادية، مشيراً إلى أن الهيئة جاهزة من ١٣ الشهر الجاري لأي

استفسار أو طلبات، لافتاً إلى أن أي مزرعة أو مركز فرز وتوصيب يستوفي الشروط والمواصفات المطلوبة بإمكانه التقدم بطلب للحصول على شهادة الاعتمادية.

وأوضح أن الهيئة لا تعمل فقط على برنامج الاعتمادية على الرغم من أهميته، إنما عملت كذلك على دعم الشحن للمنتجات الزراعية في الدورة ٦١ معرض دمشق الدولي والحمضيات ضمنها، وتعمل حالياً على الاعتمادية إضافة لدعم الشحن.

هذا وكانت قد أعلنت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات عن البدء بتنفيذ برنامج الاعتمادية والتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية، وأشارت إلى أنه يبدأ بتقديم طلبات الحصول على شهادة الاعتمادية لكل من المزارع ومراكز الفرز والتوصيب بدءاً من ١٣/١٠ في العام الجاري.